المجلد ٢١، العدد ٢، حزيران ٢٠٢٤
VOL. 21, NO 2, JUNE 2024
Journal of University of Anbar for Humanities
مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية

Regional Reflections from the Nuclear deal and its Repercussions on the security of the Arab Gulf Countries

[1]Researcher Saher R. Khalid [2]Dr. Jabbar H. Saeid
University of Anbar - College of Law and Political Science

Corresponding author E-mail :
Saheralshamary383@gmail.com
Jhs_ss1966@uoanbar.edu.iq

1- 0000-0000-0000-0000
2- 0000-0000-0000-0000

10.37653/juah.2024.183636

Submitted: 01/12/2022
Accepted: 30/01/2023
Published: 15/06/2024

©Authors, 2024, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

Objectives: The research aims to provide a comprehensive assessment of the issue of the Iranian nuclear program and its repercussions on the security of the Arab Gulf states. The study took the year 2015 as its starting point because this year witnessed an important development, which is the decision of the American withdrawal from the Iranian nuclear file, which created tension in the nature of relations. The American-Iranian alliance, which had a negative impact on the security of the Arab Gulf states, as it became an arena for settling accounts between America and Iran.

methodology: The analytical approach was used to analyze information and work to identify regional variables in the Arabian Gulf region and the extent of their impact on the security of the countries of the Arabian Gulf region. The historical approach was also used to review the historical development of relations between the countries of the Arabian Gulf region and Iran.

Results: The results of the study showed that the security situation in the countries of the Arabian Gulf region requires the creation of a strategy that is compatible with the existing security situation in the countries of the region, as well as compatible with the regional and international conditions and circumstances prevailing in the region. In addition to the presence of a real desire on the part of all concerned to establish and build a strategy, which has become an urgent necessity in the region.

Recommendations: Reconsidering the nature of existing Arab-Iranian relations in the areas of security and cooperation, and identifying weaknesses and deficiencies in understanding each other's policies, in an effort to come up with alternatives that

could be more capable of understanding the state of security and stability, and contributing to overcoming its problems and improving its conditions, which will It can also contribute to working to clarify the vision of the nature of security to be achieved in their region. Without working to achieve this, the Arab Gulf countries will not be able to deal or interact positively with the challenges and risks surrounding them, whether from the Iranian nuclear program or others, which may lead to exacerbation of the manifestations of violence, chaos, and instability in the Arab Gulf region.

Keywords: The Iranian nuclear file, the security of the Gulf states, Iranian interference, repercussions, cooperation, conflict

الانعكاسات الإقليمية من الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على امن دول الخليج العربي

الباحث ساهر رافع خالد [1] د. جبار حسن سعيد [2]

جامعة الانبار- كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص:

الاهداف: يهدف البحث الى تقديم تقييم شامل حول قضية البرنامج النووي الايراني وتداعياته على امن دول الخليج العربي، الدراسة اتخذت من العام ٢٠١٥، منطلقا لها وذلك بسبب ان هذا العام شهد تطورا هاما وهو قرار الانسحاب الامريكي من الملف النووي الايراني والذي احدث توترا في طبيعة العلاقات الامريكية الايرانية والذي انعكس سلبا على امن دول الخليج العربي حيث اصبحت ساحة لتصفية الحسابات بين امريكا وايران.

المنهجية: لقد تم استخدام المنهج التحليلي من اجل تحليل المعلومات والعمل على تحديد المتغيرات الاقليمية في منطقة الخليج العربي ومدى تأثيرها على امن دول منطقة الخليج العربي، كذلك تم استخدام المنهج التاريخي من اجل استعراض التطور التاريخي للعلاقات ما بين دول منطق الخليج العربي وايران.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة بان الوضع الامني في دول منطقة الخليج العربي يتطلب انشاء ستراتيجية تتلائم مع الوضع الامني القائم في دول المنطقة وكذلك تتوافق مع الاوضاع والظروف الاقليمية والدولية السائدة في المنطقة. فضلا عن توفر الرغبة الحقيقية من قبل جميع المعنيين لتاسيس وبناء ستراتيجية والتي اصبحة ضرورة ملحة في المنطقة.

التوصيات: إعادة النظر في طبيعة العلاقات العربية – الإيرانية القائمة في مجالات الأمن والتعاون، وتحديد مواطن الضعف والقصور في فهم سياسة كل منهما، سعياً إلى الخروج ببدائل يمكن أن تكون أكثر قدرة على فهم حالة الأمن والاستقرار، والإسهام في تجاوز

مشكلاته والنهوض بأوضاعه، الأمر الذي يمكن أن يسهم أيضاً في العمل على وضوح الرؤية لطبيعة الأمن المراد تحقيقه في منطقتهم. بدون العمل على تحقيق ذلك فإنه لن يكون بمقدور دول الخليج العربي أن تتعامل أو تتفاعل بإيجابية مع التحديات والمخاطر التي تحيط بها سواء أكانت من البرنامج النووي الإيراني أو غيره، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم مظاهر العنف والفوضى وعدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي.

الكلمات المفتاحية: الملف النووي الايراني، امن دول الخليج، التدخل الايراني، التداعيات، التعاون ، الصراع.

المقدمة :

على أثر وصول الاسلامين الى سدة الحكم في ايران ١٩٧٩، والذي رافق ذلك الى حدوث تغيرات في طبيعة التحالفات الاقليمية على مستوى دول منطق الخليج العربي بشكل خاص ومنطقة الشرق الاوسط بشكل خاص. حيث ان هذه التغيرات انعكست سلبا على طبيع العلاقات بين دول المنطقة من جانب وايران من جانب اخر، حيث كانت العلاقات بينهما تتصف بانها علاقات ذات طبيع تعاونية، الا انها سرعان ماتحولت الى علاقات اتخذت من الصراع والعداء طابعا لها، حيث ان قيام الثورة الاسلامية في ايران دفع باتجاه احداث تغيرات منها اعادة رسم خارطة المنطقة من جديد مما منح ايران ان تلعب دورا هاما على المستوى الاقليمي وخصوصا تدخلها قي تسوية النزاعات والازمات ، ناهيك عن طموحها في الحصول على التكنلوجيا النووية.

لقد شكلت قضية الملف النووي الايراني تحديا امنيا جديدا لدول منطق الخليج العربي حيث احدث ذلك توتر في العلاقات بين دول الخليج وايران، ولم يقتصر ذلك على المستوى الاقليمي وانما انسحب ذلك على الصعيد العالمي حيث شهدت العلاقات الامريكية الايرانية توترا منذ وصول الاسلامين الى السلطة. حيث دفع الاخير باتجاه تطلع ايران الى تطوير برنامجها النووي والذي اثار غضب دول منطق الخليج العربي بسب ان ذلك سوف يمكن ايران من ان تفرض هيمنها على دول المنطقة .

أهمية الدراسة

تتجسد اهمية الدراسة من أهمية الموضوع، حيث شكلت هذه الدراسة بمثابة تقصي لمتابعة تطور العلاقات الخليجية الأيرانية على اثر المستجدات في تطور موضوع الملف النووي الأيراني وما رافق ذلك من تحديات على الملف الأمني لدول منطقة الخليج العربي،

وماتشكله هذه المنطقة من أهمية أقتصادية بأعتبارها تشكل مصدرا اساسيا من مصادر الطاق في العالم.

إشكالية الدراسة

شكلت قضية الملف النووي الايراني تحديا خطيرا لمستقبل دول الخليج العربي، بقدر ما يترتب على هذه القضية من أثار وخيمة على مستقبل شعوب هذه المنطقة، كونها تعد من اهم القضايا المهمة والبالغة الخطورة والمعقدة في ميدان العلاقات الدولية. لذلك تبرز مشكلة الدراسة من محاولتها للكشف عن تأثير البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته الأمنية تجاه دول منطقة الخليج العربي.

وللإجابة على هذه المشكلة تم اقتراح الأسئلة التالية:

- الى أي مدى يشكل الملف النووي الايراني تحديا خطيرا لمستقبل دول الخليج العربي ؟
- ما هو موقف دول الخليج من الملف النووي الايراني؟
- ماهي العواقب والمخاطر التي سوف تترتب على دول المنطقة في حال عدم الوصول الى اتفاق بين الاطراف المعنية؟

فرضية الدراسة

بصرف النظر عن المخاوف التي يسجلها بعض الأطياف الإيرانية بشأن الملف النووي الايراني، الأ انه يمثِّل ربحًا استراتيجيًّا لإيران. هناك فرضية أخرى تقول بدون إدارة واعية للأزمات فإن الاتفاق سيقود إلى مزيد من أقلمة الصراعات في المنطقة مما قد يزيد حدَّتها وامتدادها زمنيًّا وجغرافيًّا.

منهجية البحث:

لقد تم استخدام المنهج التحليلي من اجل تحليل المعلومات والعمل على تحديد المتغيرات الاقليمية في منطقة الخليج العربي ومدى تأثيرها على امن دول منطقة الخليج العربي، كذلك تم استخدام المنهج التاريخي من اجل استعراض التطور التاريخي للعلاقات ما بين دول منطق الخليج العربي وايران.

هيكلية الدراسة

تحقيقا لهذه الغاية، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، الاول استعرض خلفية تاريخية عن طبيعة العلاقات بين دول منطقة الخليج العربي وايران، المبحث الثاني ركز على

الموضوع الاساسي للبحث هو الانعكاسات الاقليمية للملف النووي الايراني على دول منطقة الخليج العربي، والمبحث الثالث رسم خاتمة البحث واهم التوصيات التي جاء بها البحث.

المبحث الاول:

خلفية تاريخية قي سياق العلاقات بين دول الخليج وايران

يمكن تحديد مرحلتين مرت خلالها العلاقات الإيرانية_الخليجية للمدة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة. تمتد المرحلة الأولى حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران، في حين أن المرحلة الثانية تبدأ مع قيام هذه الثورة وحتى العام نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي. في المرحلة الأولى كانت إيران في عهد الشاه حليف للولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج، ومعارض لتوسع النفوذ السوفييتي في المنطقة، وهو ما اسهم باستقرار العلاقات الإيرانية الخليجية في تلك المرحلة.

أما المرحلة الثانية والتي بدأت بقيام الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩، وما رافقها من تغيير في سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن موقفها تجاه إسرائيل والمتمثل بعدم اعتراف بشرعية إسرائيل، وغلق السفارة الإسرائيلية في طهران، قد أسهم في تعقيد العلاقات مع ولايات المتحدة الأمريكية.[١]

وبسبب هذا التحول في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وسقوط مبدأ نيكسون، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبدأ جديد في سياستها تجاه منطقة الخليج وهو مبدأ كارتر، الذي يستند إلى التدخل المباشر في المنطقة في حال تعرض مصالح الأمريكية فيها للخطر نتيجة تدخل أي قوة خارجية للسيطرة أي المنطقة.

ففي ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٠ وفي خطابه عن حالة الاتحاد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر عن السياسة الجديدة لإدارته في المنطقة، إذ قال " إن أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي سوف تعتبر هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسوف يقابل ذلك الهجوم بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك استخدام القوة المسلحة.(٢)

---

[١] د. فهد مزبان خزار وحيدر عبدالواحد الحميداوي، تطور العلاقات الإيرانية الكويتية في أعقاب حرب الخليج الثانية ١٩٩١\٢٠٠٥ (رؤية استراتيجية)، مجلة دراسات إيرانية،العدد١٣، ٢٠١١، ص٢٤

[٢] د.غانم محمد صالح، أمن الخليج العربي، بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوروبية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد ٣٥، ٢٠٠٨، ص٥٥

شهدت المرحلة الثانية، التي تبدأ مع قيام الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩ وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، تراجع في العلاقات الإيرانية الخليجية و ذلك لعدد من الأسباب، منها.([٣])

١-التغيير التي شهدته العلاقات الإيرانية الامريكية من حالة التحالف الى حالة العداء

٢-موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إسرائيل، ورفضها الاعتراف بشرعية إسرائيل، وغلق سفارتها في طهران.

٣-اندلاع الحرب العراقية الإيرانية للمدة ١٨٩٠-١٩٨٨ وتأييد دول الخليج للعراق

٤-تشكيل دول الخليج (السعودية، الكويت، الامارات، عمان، البحرين، قطر) مجلس التعاون الخليجي في العام ١٩٨١

شهدت العلاقات بين دول الخليج العربي وايران حالات من الاستقرار والصراع بين الطرفين خلال فترة السنوات الماضية، وذلك يعتمد على الدور الذي تلعبه دول الخليج على المستوى الاقليمي، لقد تأشر بان هذه العلاقات شهدت حال من التعاون بينهما في مستويات الدفاع والامن وهو امر طبيعي في بديهيات السياسة الاقليمية.

السؤال الذي يتصاعد هنا: ماهي اهم المتغيرات التي طرأت على طبيعة العلاقات بين الجانبين؟

تعد قضية الملف النووي الايراني من اهم القضايا التي شكلت رؤية جديدة في طبيعة العلاقات بين دول منطقة الخليج العربي وبين ايران، حيث يعد الملف النووي الايراني من اهم الملفات في توجهات السياسة الايرانية وبالأخص خلال فترة الرئيس محمود أحمدي نجاد والرئيس روحاني لما تمثله هذه القضية من تحديات وتداعيات خطيرة على طبيعة العلاقات مع دول المنطقة، وخلال هذا المبحث سوف يتم مناقشة وتحليل لطبيعة العلاقات الخليجية الايرانية ومعرفة نقاط الالتقاء والاختلاف وماهي اهم العوامل التي دعمت او عززت التقارب والتباعد بينهما، وبناء على ذلك لقد مرت هذه العلاقات بين دول منطقة الخلبج وايران بمرحلتين مهمتين هما:

أولا: مرحلة وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد (٢٠٠٥)

[٣] د.فهد مزبان مزبان خزار وحيدر عبدالواحد الحميداوي، تطور العلاقات الإيرانية الكويتية في أعقاب حرب الخليج الثانية ١٩٩١\٢٠٠٥ (رؤية استراتيجية) مصدر سبق ذكره،ص ٢٤\٢٥

شهدت العلاقات بين دول منطقة الخليج العربي وايران حالات من التوتر من جانب والانفراج في العلاقات من جانب أخر خلال السنوات الماضية، والصفة التي اتسمت بها هذه العلاقات هي حالة التغير في طبيعتها اي لم تكن تتصف بصفة الثبات، ومرد ذلك هو الدور الاستراتيجي الذي تطلع به دول منطقة الخليج العربي. ([٤])

واجه وصول الرئيس الرئيس روحاني الى السلطة ٢٠٠٥ ثمة تحديات على المستوى الاقبيمي و الدولي، حيث كانت قضية الملف النووي هي من اكثر القضايا اهتماما على اجندة الرئيس نجاد اذا انها اخذت ابعادا اقليمية ودولية في نفس الوقت، فعلى المستوى الاقليمي اعتبر الملف النووي الايراني تحديا امنيا لدول منطقة الخليج العربي وهو بحد ذاته شكل احد عوامل البيئة الضاغطة على حكومة الرئيس نجاد.([٥])

بلا شك تبقى العلاقات بين كل من دول الخليج العربي وايران تحتفظ بأهميتها وخصوصيتها وذلك يأتي من خلال الخصائص الجغرافية التي تربط بعضهم البعض بالإضافة الى الروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية بين هذه الجانبين، مع العرض ان هذه العلاقات تتأثر أيضا بالأوضاع الداخلية لدول هذه المنطقة والتطورات التي تشهدها على المستوى الاقليمي، لذلك من المؤشرات التي يمكن تحديدها على هذه العلاقات هي ان دول الخليج تضع في القمم الخليجي الت تعقدها اعتبار علاقاتها مع ايران على طاولة القمم الخليجية، اي بعبار اخرى الاخذ بالحسبان النفوذ الايراني في المنطقة لا يمكن تجاهله من قبل دول الخليج العربي. ([٦])

شهدت ولاية حكم الرئيس نجاد سلسلة من التعاون والتقارب مع دول منطقة الخليج العربي، ولقد تجسد ذلك من خلال الزيارات التي قام بها الرئيس نجاد الى دول منطقة الخليج العربي، حيث عقد بعض الاتفاقيات السياسية والامنية وكذلك الاقتصادية، ناهيك عن الرئيس نجاد دعا في حينه الى توسيع نطاق حجم تبادل التجاري بين الطرفين وخصوصا في القطاعات الزراعية والصناعية، كما احتل الجانب الامني اهمية خاصة في زيارة الرئيس نجاد

[٤] عادل الجوجري ،" أحمدي نجاد في قلب العاصفة"، دار الكتاب العربي، دمشق الطبعة١، ٢٠٠٦

[٥] خالد بن محمد القاسمي ،" طموحات ايران النووية"،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون) ،ط١، ٢٠٠٩.

[٦] المصدر نفسه.

حيث دعا الى تفعيل التعاون في الجوانب الامنية بين الجانبين لغرض تعزيز الاستقرار في المنطقة. ([٧])

كذلك وعلى المستوى الاقتصادي اكد الرئيس نجاد خلال زيارته لدول المنطقة تفعيل التعاون في المجالات الاقتصادية وخصوصا في مجال الاستثمار المشترك وتفعيل مناطق التجارة الحرة وقوبل ذلك بترحيب من قبل دول مجلس التعاون التي تسعى الى تعزيز مجالات التعاون وتجاوز الخلافات ولعل من اهمها هي التوصل الى الى حلول بشان قضية الجزر الثلاث التي هي موضع خلاف ببن كل من دولة الامارات العربية المتحدة وايران.([٨])

على الرغم من النتائج التي تمخضت عن زيارة الرئيس نجاد ولى كافة المستويات والاصعدة، الا ان حكام دول منطقة الخليج العربي تبقى عديمة الثقة بالجانب الايراني ونرد ذلك هو بسبب التدخلات الايرانية في شؤون هذه الدول ناهيك عن ان ايران وباستمرار تتجاهل دول المنطقة في الحفاظ على سيادتها والدفاع عن مصالحها. ([٩])

يمكن الاشارة هنا الى ان العلاقات الايرانية الخليجية في ظل فترة حكم الرئيس نجاد أتسمت بمتغيرين، الاول هو تجاهل ايران للتعامل مع دول منطقة الخليج العربي او بالأحرى منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، حيث تعتقد ايران ان هذه المنظمة هي اسست من اجل مجابهة طموحات ايران في المنطقة. اما المتغير الثاني في طبيعة العلاقات بين الجانبين خلال فترة حكم نجاد هو ان ايران تمتلك مشروع توسعي في المنطقة من منطلق انها تمتلك مقومات الهيمنة والتفوق على المستوى الاقليمي لذلك فان استخدام مفهوم القوة ضد هذه الدول هو الاتجاه السائد في طبيعة هذه العلاقات بنهما، ([١٠])

ثانيا: مرحلة صعود الرئيس حسن روحاني الى السلطة (٢٠١٣)

[٧] شحاتة محمد ناصر، "السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي...الاستمرارية والتغيير"، الناشر: دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠١٥,

[٨] محمد صادق الحسيني،" جمهورية ايران الإسلامية و الجزر العربية الإمارتية و الاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية – الإيرانية" ، (القاهرة :دار الكتب الحديث) ، ٢٠٠٣

[٩] أحمدي نجاد، "البرنامج النووي الإيراني اقترب من الذروة"، الأخبار، ٢٨/٣/ ٢٠١٦.

[١٠] وليد عبد الحي ، "إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠" . الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، ٢٠١٠.

على أثر وصول الرئيس حسن روحاني الى سدة الحكم عام ٢٠١٣، كانت من ضمن سياساته هو العمل على خلق التهدئة والاستقرار في العلاقات مع دول المنطقة، وفي حينها أكد روحاني بان تطوير البرنامج النووي الايراني هو للاغراض السلمية، هذا ان دل على شي انما يدل بان الرئيس روحاني احدث تغيرا في التوجهات السياسية تجاه دول الخليج العربي، كما اكد روحاني في اكثر خطاباته بان لديه رؤية جديد حول تحسين العلاقات مع دول المنطقة المجاورة، وعلى كافة الاصعدة والمستويات من اجل خلق الاستقرار في المنطقة والتركيز على مفهوم تطوير المصالح المشتركة بين الجانبين .([١١]).

لاقى فوز الرئيس روحاني في الانتخابات ووصوله الى السلطة ترحيبا من قبل دول منطقة الخليج العربي، وبالأخص المملكة العربية السعودية، وذلك لم يأتي اعتباطيا وانما الرئيس روحاني يتمتع بالخبرة السياسة وكذلك تجربته مع المملكة العربية السعودية، حيث وقع الطرفان على اتفاق امني في منتصف التسعينات حيث مثل الجانب السعودي الامير نايف بن عبد العزيز والرئيس روحاني عن الجانب الايراني، ولقد كان من بنود هذا الاتفاق هو تعهد ايران بعدم اللجوء في التدخل في الشؤون الداخلية لدول هذه المنطقة، وكذلك تسوية بعض القضايا التي تتعلق بالإرهاب، فضلا عن انه تم فتح السفارات بعد جدول زمني يتفق عليه الطرفان ([١٢]).

على الرغم من أن هناك رغبة حقيقة لدى دول منطقة الخليج العربي وبالأخص المملكة العربية السعودية والتي سعت في حينها الى دعم الاستقرار وتعزيز العلاقات من ايران خلال فترة الرئيس روحاني، الا ان خطابات الاخير لم تعكس تحولا ايجابيا بشان القضايا المهمة والتي هي موضع خلاف بين الجانبين السعودي والايراني ([١٣]).

---

[١١] حمد عدنان الخالدي" التسلح النووي الإيراني وأثره علي امن دول الخليج العربية(١٩٩١-٢٠٠٦) "، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الأردنية،٢٠٠٧.

[١٢]سعيد الظاهري، "التدخل الإيراني في شؤون منطقة الخليج العربي" مقال موجود على موقع مركز الأمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ٢ إبريل ٢٠١١....http://www.ecssr.com/ECSSR/print/fm.jsp ,

[١٣]البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على أمن دول الخليج ٢٠٠٥-٢٠١٦، المركز الوطني الديمقراطي، ٢٣ يوليو، ٢٠١٦،

لم تكن دول الخليج الاخرى بمعزل عن التجاذب في العلاقات، فهي الاخرى عانت ولفترات طويلة من جراء التدخل الايراني في شونها الداخلية، فعلى سبيل المثال التدخل الايراني في شؤون مملكة البحرين ولسنوات طويلة من خلال دعمها وتحريضها بعض المكونات على حساب المكونات الاخرى لغرض احداث تغير في طبيعة النظام السياسي لمملكة البحرين، ناهيك عن التدخل الايراني في شؤون دولة الامارات العربية المتحدة واحتلالها للجزر العربية الثلاث التي ترفض تسويتها بالطرق السلمية التي جاء بها ميثاق الامم المتحدة، وخلال فترة حكم حسن روحاني لم يتم التطرق او الحديث بجدية عن مصير هذه الجزر، بل ان سياسة ايران تتعمد تجاهل قضية الجزر وتروم استمرار سيطرتها عليها بدون اللجوء الى التحكيم الدولي ([١٤]).

على الرغم من دول منطقة الخليج العربي تمتلك الرغبة الكاملة في تسوية قضاياها مع الجانب الايراني، الا ان هذه الدول واجهت بما يسمى تعنت السياسة الايرانية بعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، هذا ان دل على شيء انما يدل على ان ايران تمتلك مشروع اقليمي الهدف منه استمرار تدخلها في شؤون هذه الدول والهيمنة واستخدام اسلوب القوة لحسم القضايا مع هذه الدول الواقعة ضمن محيطها الاقليمي ([١٥]).

وعليه فان مسالة تطوير مسار العلاقات بين الطرفين الخليجي والايراني تقتضي على ايران ان تحدث تغيرات في مسار سياستها تجاه دول منطقة الخليج العربي، لعل من اهمها ان تمتلك حسن النية في توجهاتها تجاه هذه الدول، وان تتوقف عن التدخل في شؤون دول منطقة الخليج العربي وخصوصا تدخلها في شؤون مملكة البحرين من خلال ايقاف دعمها لبعض الفصائل على حساب الفصائل الاخرى، كذلك يتطلب من الحكومة الايرانية ان تتوصل الى حلول مع دولة الامارات بشان الجزر المحتلة من قبلها ([١٦]) .

يتضح من خلال ما تقدم بشان مسار العلاقات بين دول منطقة الخليج العربي من جانب وايران من جانب اخر ان سياسة الرئيس روحاني تتسم بالمرونة فيما يتعلق مفاوضات الملف النووي الايراني مع الدول الكبرى، كون هذا الملف يشكل بحد ذاته تحديات وانعكاسات

---

[١٤] المصدر نفسه.

[١٥] علاء محمد العبد مطر ، "ايدلوجية الثورة الإيرانية واثرها على توجهات السياسة الخارجية – الإيرانية تجاه دول الخليج العربية" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ٢٠٠٤ ,ص١٢٢.

[١٦] المصدر نفسه.

لامن دول منطقة الخليج العربي، وهذا ما سوف يتم معالجته في سياق البح التالي الذي يحمل عنوان " الانعكاسات الاقليمية للملف النووي الايراني."

المبحث الثاني: الانعكاسات الإقليمية للملف النووي الايراني على دول منطقة الخليج

لقد ترتب على الملف النووي الايراني تداعيات خطيرة على امن دول مجلس التعاون الخليجي، حيث اصبحت الاخيرة تبحث عن شركاء اقليمين ودوليين للتعاون في المجالات الامنية والعسكرية لغرض مواجهة الخطر الايراني والمتمثل بسعيها لامتلاك السلاح النووي الذي يهدد امن واستقرار هذه الدول، هذا المبحث سوف يركز على اهم تداعيات الملف النووي الايراني عدول المنطق وجاء على مطلبين، الاول سوف يحلل تداعيات الملف النووي الايراني على امن دول مجلس التعاون والثاني سوف يركز على تداعيات وانعكاسات الملف النووي على دول المنطق العربية:

أولا: دول مجلس التعاون الخليجي: الجوار

تعد دول الخليج بأجمعها من أكثر الدول مراقبة لتطورات ما ستؤول إليه المفاوضات بين ايران والدول الخمسة زائد واحد بحكم الجوار الجغرافي وتداخل المصالح ، ولذلك تعيش هذه الدول حالة الخوف من بقاء البرنامج النووي الإيراني من دون تفكيك وهذا من شأنه أن يلقي بظلاله على طبيعة العلاقات بينهما في ظل الاتهامات الموجهة للأخيرة بالتدخل في والقيام بأدوار تخريبية في الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص.([١٧])

ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن الاتفاق النووي جاء ليخدم ايران ويعزز من موقعها بالدرجة الأساس ويجعلها قادرة على ممارسة الاستفزاز المستمر لها. ونتيجة لذلك شكل في هذا الاتفاق صدمة قوية لما رأت في بنوده تخلياً عن شروط جوهرية كثيراً ما كانت تتمسك بها القوى الدولية الكبرى في مسيرة المفاوضات السابقة ، وأن هناك تهميشاً لمصالحها وأمنها في إطار استعداد أمريكي أوروبي للقبول بدور إيراني أكبر في شؤون المنطقة[١٨]. وعلى

[١٧] البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على أمن دول الخليج ٢٠٠٥-٢٠١٦، المركز الوطني الديمقراطي، ٢٣ يوليو، ٢٠١٦، مصدر سبق ذكره.

[١٨] مالك عوني ، المعضلة الإمبراطورية: خيارات ايران الصعبة غداة اتفاق لم يكتمل، ملحق مجلة السياسية الدولية، المجلد ٥٠ العدد ١٩٩، ٢٠١٥، ص ٤

هذا الأساس ترى دول الخليج بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد يعتمد عليها كحليف عسكري، اذ انها بدأت تنسحب تدريجياً من العراق، وأفغانستان وموقفها غير الواضح من الأزمة السورية الأمر الذي من شأنه أن يعزز أدوار دولية أخرى منها فرنسا وبريطانيا اللتان بدأتا الانخراط في المنطقة.[١٩]

واذا ما جئنا الى المواقف الصريحة لهذه الدول من الاتفاق النووي فنجد المملكة العربية السعودية كانت مرتبكة في بادئ الأمر فرفضته، ثم سرعان لما رحبت به شريطة توفر حسن النوايا، ثم عادت وحذرت من الصفقة، مما يعني انها لم تكن تشعر بارتياح تجاه التقارب الإيراني الأمريكي، فضلا عن انها كانت متفاجئة من عقد الاتفاق الذي جرى من دون علمها، وعدت المملكة العربية السعودية أن هذا الاتفاق يقلص من حجم المشاكل العالقة مع ايران، فلموضوع النووي رغم أهميته لا يشكل المفصل الوحيد في علاقتها معها، فهناك موضوعة التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج ومحاولة زعزعة أوضاعها الداخلية، كما أن تخلي ايران عن برنامجها النووي لا يعني ان التهديد قد زال، فما زالت ايران تمتلك ترسانة كبيرة من الأسلحة التقليدية القادرة على بلوغ أية نقطة في دول الخليج.[٢٠]

اما الامارات والكويت وقطر والبحرين فقد سارعت للترحيب بهذا الاتفاق، وتمت الإشادة به بدرجات متفاوتة، فقد أكد رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد خلال كلمته بمناسبة العيد الوطني لدولة الإمارات بأنها ترحب بما توصلت إليه طهران والقوى العالمية من اتفاق تمهيدي حول برنامج إيران النووي. كما أكد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في مؤتمر صحفي عقب اختتام الاجتماع الثالث لوزراء خارجية مجلس التعاون ودول رابطة أمم شرق آسيا الآسيان في المنامة في ٢٦ نوفمبر الماضي " إن الاتفاق النووي مع إيران يصب في استقرار المنطقة. وأشار وكيل وزارة الخارجية الكويتية في تصريحات لوكالة الانباء كونا نأمل أن يشكل هذا الاتفاق بداية ناضجة لاتفاق دائم ينزع فتيل التوتر ويحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها. ([٢١])

---

[١٩] اشرف محمد كشك ، استعادة التوازن: المفاوضات النووية وإمكانية تحقيق انفراج عربي\ إيراني، ملحق مجلة السياسية الدولية، المجلد ٥٠ العدد ١٩٩، ٢٠١٥، ص ٢٧

[٢٠] مروان قبلان، الاتفاق النووي الإيراني وموازين القوى الإقليمية، ندوة علمية أقامها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، إسطنبول، ٥ أيلول ٢٠١٥، ص٢٧

[٢١] مروان قبلان، الاتفاق النووي الإيراني وموازين القوى الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص٢٨،

والملاحظ أن الدول الخليجية التي يوجد لديها قضايا عالقة مع طهران هي التي بادرت بالترحيب بتوقيع هذا الاتفاق، وهو ما يعكس افتقادها للقدرة على تغيير هذا الواقع الإقليمي أكثر من اقتناعها به أما سلطنة عمان فقد كانت طرفاً وسيطاً بين إيران والولايات المتحدة في المحادثات الرسمية التي تمت منذ مارس الماضي، بالتوازي مع المفاوضات العلنية، الأمر الذي بم تطلع السلطنة عليه دول مجلس التعاون، اذ أن مقتضيات السرية لم تسمح لهم بذلك، وهو ما يطرح إشكالية حقيقية تتعلق بحدود التزامات أعضاء مجلس التعاون الخليجي تجاه بعضها البعض.([٢٢])

على الرغم من تصريح يوسف بن علوي وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان في ٢٦ نوفمبر الماضي في تصريحات صحفية، إن ما جرى تسريبه مبالغ فيه ولا يمثل الحقيقة. وأضاف إن الأطراف التي شاركت في المفاوضات في جنيف وتوصلت إلى الاتفاق النووي الإيراني([٢٣]) كانت لديها مصلحة مشتركة في الوصول إلى حل سياسي للأزمة، مشيراً إلى أن ذلك سينعكس على الاستقرار في المنطقة. وأضاف" هذه مرحلة جديدة يجب أن نجربها، وهي بداية لحلول سلمية لمشاكل المنطقة، فيكفينا حروباً ومواجهات، فلا أحد يريد حروباً. وختم إن دول الخليج لها مصلحة استراتيجية في استقرار الأوضاع، وهذا أمر واضح لنا، والايرانيون جيراننا.[٢٤]

وعلى هذا الأساس ستنعكس آثار الاتفاق النووي مع طهران على الجانب الخليجي وسيفتح أبواب التنافس الاقتصادي خاصة في المجال النفطي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمتلك إيران ثاني أكبر احتياطي في الغاز الطبيعي عالمياً، وهذا ما يفسر لنا الانفتاح الغربي مباشرة على إيران بعد التوصل للاتفاق، فقد كان نائب المستشارة الألمانية أول الزائرين وتصريحاته بالتطلع إلى إبرام صفقات اقتصادية جادة وقوية مع طهران، في المقابل فإن العلاقة بين دول التعاون الخليجي ماعدا سلطنة عمان وبين إيران بها كثير من المشاكل

---

[٢٢] المصدر نفسه، ص٢٦-٢٩.

[٢٣] المصدرنفسه، ص١٢٩

[٢٤] محمد عز العرب، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٦٢، ٢٠١٤، ص١٣٠\١٣١

والتعقيدات، ومن المعروف أن أمن الخليج مرتبط بالسياسة الأمريكية ويشكل أحد سمات نفوذها الخارجي.[٢٥]

ثانيا: الدول العربية

عند النظر إلى موقف الدول العربية من الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الدولية الكبرى لا بد أن نضع في الحسبان طبيعة العلاقة فيما بينهما فكل الدول العربية تنظر بعين الشك والريبة الى التحركات الإيرانية في المنطقة سواء في العراق وسوريا واليمن ولبنان، وبالتالي ان مفاوضات تعزز من موقع ايران سوف تكون غير مرحب به. ولعل أكثر الأمثلة تأكيداً لذلك حالتي مصر والأردن، وهما دولتان ليس لهما حدود مع ايران، كما انهما لا يقعان في المجمع الأمني التقليدي في الخليج ولكنهما يتأثران بما يحدث في تلك المنطقة.

وعلى الرغم من زيادة المخاوف لدى هاتين الدولتين بشأن تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة وما يسببه من تقويض الاستقرار فيها ، فأن التسلح النووي الإيراني بالنسبة لهما ليس قضية ملحة، اذ انه لا يشكل تهديداً وجودياً لمصر التي تؤكد التزامها بمعاهدة منع الانتشار النووي في اطار سياستها الخارجية بينما يكمن التهديد بالنسبة لهما في السياق الإقليمي الذي سيترتب على حصول ايران على السلاح النووي وذلك في شمال افريقيا وسوريا والعراق ولبنان، واستمرار الحرب الباردة ما بين ايران والمملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من التوتر ما بين الولايات المتحدة ومصر فأن كلا من مصر والأردن لن يكون لديهما خيارات كثيرة في التعامل مع تطورات الملف النووي سوى بتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة. ويدعم ما سبق التطور الاستراتيجي في العلاقات الخليجية المصرية خاصةً بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ الذي اتخذ مظاهر عدة على المستويات الدفاعية والاقتصادية والسياسية وهو جزء من تفكير استراتيجي خليجي مشترك لصياغة معادلة إقليمية جديدة.[٢٦]

أن ابرام الاتفاق النووي مع ايران يحمل في طياته أثاراً إيجابية وأخرى سلبية على الدول العربية، فالإيجابية تتمثل بإمكانية التأثير الإيراني على السياسة الامريكية التي تتميز بالتخبط وعدم الضبط، فضلاً عن أنه يصحح حالة الخلل القائمة في المنطقة العربية من الناحية العسكرية التي تتمثل بهيمنة قوتين لا ثالث لهما الولايات المتحدة وإسرائيل، اما الاثار

---

[٢٥] المصدر نفسه، ص ١٣٣.

[٢٦] اشرف محمد كشك ، استعادة التوازن: المفاوضات النووية وإمكانية تحقيق انفراج عربي\ إيراني، ،مصدر سابق ص ٢٨.

السلبية فأنها تتمثل في ان ايران أصبحت قوة إقليمية يحسب لها حساب ولا يمكن تجاهلها وبالتالي إمكانية زيادة تدخلها في شؤون الدول العربية،([٢٧]) كما أي حالة صدام مسلح ما بين ايران والولايات المتحدة او إسرائيل سوف يطالها السلاح العسكري الإيراني. وعلى هذا الأساس ستكون تأثيرات الاتفاق النووي الإيراني حاضرة بقوة في العلاقات ما بين ايران والدول العربية في ظل تبعية الأخيرة للولايات المتحدة وتحكمها فيها.

الخاتمة

ترتبط ايران بعلاقات مع دول منطقة الخليج العربي منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩، ولقد شهدت هذه العلاقات استقرارا نسبيا في جزء منها، وكذلك عدم الاستقرار في اغلب اتجاهاتها، ومرد ذلك هو طبيعة القضايا والملفات في ميدان السياسة الخارجية، وعلى الرغم من التنوع في طبيعة هذه القضايا واهميتها سواء كانت على المستوى الاقتصادي او السياسي.

لقد تصدرت قضية امن الخليج من اهم القضايا والملفات على اجندة صانع القرار في السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول منطقة الخليج العربي، حيث تتطلع ايران الى تلعب دور اقليمي موثر في المنطقة من خلال فرض هيمنتها بالقوة لتحقيق اهدافها المرسومة ضمن ستراتيجيتها تجاه دول منطقة الخليج العربي.

لقد مارست اساليب متنوعة في فرض هيمنتها على دول المنطقة لعل من اهمها انها استخدمت تفوقها العسكري من خلال اتباع اسلوب التهديد المباشر من اجل تحقيق اهدفها، كذلك استخدمت السياس الايرانية اسلو التهديد غير المباشر والذي مارسته من خلال حربها مع الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحد الامريكية وفي منطقة الخليج نفسها، كذلك استخدمت ايران الوسائل الاقتصادية للتأثير على دول هذه المنطقة، ناهيك عن الاثار البيئية التي تترتب على برنامجها النووي ضد هذه الدول

يمكن القول بان دول منطقة الخليج العربي لديها الرغبة الحقيقية في التأسيس لاستراتيجية مع ايران مبنية على احترام مبادى حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحاولت دول الخليج ان ذلك موضع التطبيق من خلال ابرام الاتفاقيات والمواثيق، الا ان الجانب الايراني عمل على خرق هذه الاتفاقيات وعدم الالتزام بالمواثيق الدولية .

[٢٧] المصدر نفسه.

التوصيات:

١. يرى الباحث أن حالة الأمن في منطقة الخليج بحاجة إلى بناء استراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية ومتطلبات الأمن لدول المنطقة. ولذلك فإن خيار المشاركة الجادة والفاعلة في بناء استراتيجية أمن مشتركة من قبل جميع دول المنطقة أصبح مطروحا بالفعل وبقوة كبيرة أمام إيران ودول المنطقة لإنقاذها من حرب مدمرة.

٢. إن من أفضل السبل لمواجهة الآثار المحتملة للبرنامج النووي إيراني على دول الخليج العربي هو ضرورة تفعيل مؤسسات التكامل الخليجي –الخليجي من جهة والعربي– العربي من جهة ثانية وتطوير هياكلها. وإن شدة التحديات الأمنية التي تواجهها الدول العربية في مشرقه ومغربه، وعدم قدرة دول الخليج على مجابهتها وحدها وبشكل منفرد، تفرض على الدول العربية ضرورة تطوير الهياكل التكاملية العربية وتفعيلها على المستويات كافة، الدفاعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وذلك لتحجيم أثر تلك التحديات.

٣. إعادة النظر في طبيعة العلاقات العربية – الإيرانية القائمة في مجالات الأمن والتعاون، وتحديد مواطن الضعف والقصور في فهم سياسة كل منهما، سعياً إلى الخروج ببدائل يمكن أن تكون أكثر قدرة على فهم حالة الأمن والاستقرار، والإسهام في تجاوز مشكلاته والنهوض بأوضاعه، الأمر الذي يمكن أن يسهم أيضاً في العمل على وضوح الرؤية لطبيعة الأمن المراد تحقيقه في منطقتهم. بدون العمل على تحقيق ذلك فإنه لن يكون بمقدور دول الخليج العربي أن تتعامل أو تتفاعل بإيجابية مع التحديات والمخاطر التي تحيط بها سواء أكانت من البرنامج النووي الإيراني أو غيره، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم مظاهر العنف والفوضى وعدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي.

المصادر

- الجوجري، عادل ،" أحمدي نجاد في قلب العاصفة"، دار الكتاب العربي، دمشق الطبعة١، ٢٠٠٦ .
- الحسيني، محمد صادق،" جمهورية ايران الإسلامية و الجزر العربية الإمارتية و الاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية – الإيرانية" ، (القاهرة :دار الكتب الحديث) ، ٢٠٠٣.
- الخالدي، حمد عدنان" التسلح النووي الإيراني وأثره علي امن دول الخليج العربية(١٩٩١–٢٠٠٦) "، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الأردنية،٢٠٠٧ .
- خزار فهد مزبان، الحميداوي، حيدر عبدالواحد ، تطور العلاقات الإيرانية الكويتية في أعقاب حرب الخليج الثانية ١٩٩١\٢٠٠٥ (رؤية استراتيجية)، مجلة دراسات إيرانية،العدد١٣، ٢٠١١.
- صالح، غانم محمد ، أمن الخليج العربي، بين

الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوروبية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد ٣٥، ٢٠٠٨.

- عبد الحي، وليد ، "إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠" . مصدر سبق ذكره،، ٢٠١٠.
- العبد مطر، علاء محمد، "ايدلوجية الثورة الإيرانية واثرها على توجهات السياسة الخارجية – الإيرانية تجاه دول الخليج العربية" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ٢٠٠٤ ,
- عز العرب، محمد ، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٦٢، ٢٠١٤،
- عوني، مالك ، المعضلة الإمبراطورية: خيارات ايران الصعبة غداة اتفاق لم يكتمل، ملحق مجلة السياسية الدولية، المجلد ٥٠ العدد ١٩٩، ٢٠١٥،
- القاسمي، خالد بن محمد،" طموحات ايران النووية"،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون) ،ط١، ٢٠٠٩ .
- قبلان، مروان ، الاتفاق النووي الإيراني وموازين القوى الإقليمية، ندوة علمية أقامها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، إسطنبول، ٥ أيلول ٢٠١٥،
- كشك، اشرف محمد ، استعادة التوازن: المفاوضات النووية وإمكانية تحقيق انفراج عربي\ إيراني، ملحق مجلة السياسية الدولية، المجلد ٥٠ العدد ١٩٩، ٢٠١٥،
- ناصر، شحاتة محمد ، "السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي...الاستمرارية والتغيير"، الناشر: دار العين للنشر، القاهرة ،٢٠١٥،
- نجاد، أحمدي ، "البرنامج النووي الإيراني اقترب من الذروة"، الأخبار، ٢٨/٣/ ٢٠١٦

English Reference

- Al-Jawjri, Adel, "Ahmadinejad in the Heart of the Storm," Arab Book House, Damascus, 1st edition, 2006.
- Al-Husseini, Muhammad Sadiq, "The Islamic Republic of Iran, the Emirati Arab Islands, and the Iranian Occupation as a Model for Arab-Iranian Relations," (Cairo: Dar Al-Kutub Al-Hadith), 2003.
- Al-Khalidi, Hamad Adnan, "Iranian nuclear armament and its impact on the security of the Arab Gulf states (1991-2006), unpublished master's thesis, University of Jordan, 2007.
- Khazar Fahd Mazban, Al-Hamidawi, Haider Abdel Wahed, the development of Iranian-Kuwaiti relations in the wake of the Second Gulf War 1991/2005 (a strategic vision), Journal of Iranian Studies, Issue 13, 2011.
- Saleh, Ghanem Muhammad, Arab Gulf Security, between American monopoly and the desire for European participation, Journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, No. 35, 2008.
- Abdul-Hay, Walid, "Iran's Future Regional Status in 2020." Source

previously mentioned, 2010.

- Al-Abd Matar, Alaa Muhammad, "The Ideology of the Iranian Revolution and its Impact on Iranian Foreign Policy Orientations towards the Arab Gulf States," unpublished master's thesis, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, 2004،
- Ezz Al-Arab, Muhammad, The Possible Repercussions of the Iranian Nuclear Agreement on the Gulf States, National Center for Middle East Studies, No. 62, 2014،
- Aouni, Malek, The Imperial Dilemma: Iran's Difficult Choices in the Aftermath of an Uncompleted Agreement, International Political Journal Supplement, Volume 50, Issue 199, 2015،
- Al-Qasimi, Khalid bin Muhammad, "Iran's Nuclear Ambitions," (Beirut: Arab House of Science Publishers), 1st edition, 2009.
- Qabalan, Marwan, The Iranian Nuclear Agreement and the Regional Balance of Power, a scientific symposium held by the Omran Center for Strategic Studies, Istanbul, September 5, 2015،
- Kishk, Ashraf Muhammad, Restoring Balance: Nuclear Negotiations and the Possibility of Achieving an Arab/Iranian Détente, International Political Journal Supplement, Volume 50, Issue 199, 2015،
- Nasser, Shehata Muhammad, "Iranian Policy Towards the Gulf Cooperation Council Countries...Continuity and Change," Publisher: Al-Ain Publishing House, Cairo, 2015،
- Ahmadinejad, "Iran's nuclear program is approaching its peak," Al-Akhbar, 3/28/2016